

قرار مجلس المنافسة عدد 63/ق/2022 صادر في 14 من ذي القعدة 1443 (14 يونيو 2022) المتعلق بتولي شركة «VWAktiengesellschaft» «AG المراقبة الحصرية غير المباشرة لشركة «Intenta GmbH»، عبر اقتناء مجموع حصص رأسمالها وحقوق التصويت المرتبطة به.

مجلس المنافسة.

بناء على القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.116 بتاريخ 2 رمضان 1435 (30 يونيو 2014) :

وعلى القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.117 بتاريخ 2 رمضان 1435 (30 يونيو 2014) :

وعلى المرسوم رقم 2.14.652 الصادر في 8 صفر 1436 (فاتح ديسمبر 2014) بتطبيق القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة :

وعلى المرسوم رقم 2.15.109 الصادر في 16 من شعبان 1436 (4 يونيو 2015) بتطبيق القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة :

وعلى اجتماع اللجنة الدائمة لمجلس المنافسة المنعقد بتاريخ 9 ذي القعدة 1443 (14 يونيو 2022) طبقاً لمقتضيات المادة 14 من القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة :

وبعد تأكد رئيس الجلسة من توفر النصاب القانوني المنصوص عليه في المادة 31 من النظام الداخلي للمجلس :

وبناء على طلب تبليغ عملية التركيز الاقتصادي المسجل لدى الأمانة العامة لمجلس المنافسة تحت عدد 58/ع.ت.إ/2022، بتاريخ 3 شوال 1443 (4 ماي 2022)، والمتعلق بتولي شركة «VWAktiengesellschaft» المراقبة الحصرية غير المباشرة لشركة «Intenta GmbH»، عبر اقتناء مجموع حصص رأسمالها وحقوق التصويت المرتبطة به :

وعلى قرار المقرر العام لمجلس المنافسة السيد خالد البوعياشي تحت عدد 061/2022 المؤرخ في 4 شوال 1443 (5 ماي 2022)، والقاضي بتعيين السيد والزين محمد عدنان مقرراً في الموضوع طبقاً لأحكام المادة 27 من القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة :

وبعد تبليغ السلطة الحكومية المكلفة بالمنافسة بنظير من الملف بتاريخ 12 من شوال 1443 (13 ماي 2022) :

وبعد نشر بلاغ مجلس المنافسة حول مشروع التركيز الاقتصادي بإحدى الجرائد الوطنية وبالموقع الإلكتروني للمجلس بتاريخ 12 من شوال 1443 (13 ماي 2022)، والذي يمنح أجل (10) أيام للأغيار المعنيين قصد إبداء ملاحظاتهم حول مشروع عملية التركيز أعلاه :

وحيث إن الفاعلين في السوق المعنية بمجال سوق برمجيات السيارات، لم يبدوا أية ملاحظة حول عملية التركيز الحالية :
وبعد استكمال جميع وثائق الملف بتاريخ 10 ذي القعدة 1443 (10 يونيو 2022) :

وبعد تقديم المقرر العام ومقرر الموضوع للتقرير المعد بشأن عملية التركيز الاقتصادي المذكورة، وكذا للخلاصات وللتوصيات المنبثقة عنه، خلال اجتماع اللجنة الدائمة للمجلس المنعقد بتاريخ 14 من ذي القعدة 1443 (14 يونيو 2022) :

وحيث إنه بمقتضى المادة 13 من القانون رقم 104.12 المذكور فإنه يمكن تبليغ عملية التركيز الاقتصادي بمجرد ما يكون الطرف أو الأطراف المعنية قادرة على تقديم مشروع مكتمل بما فيه الكفاية يسمح بدراسة الملف، ولا سيما حينما تكون قد أبرمت اتفاقاً مبدئياً أو وقعت رسالة نوايا أو بمجرد الإعلان عن عرض عمومي :

وحيث إن مشروع عملية التركيز المتعلق بتولي شركة «VWAktiengesellschaft» المراقبة الحصرية غير المباشرة لشركة «Intenta GmbH» عبر اقتناء مجموع حصص رأسمالها وحقوق التصويت المرتبطة به، كان موضوع عقد مبرم بين الأطراف المعنية بتاريخ 17 ديسمبر 2021، مما تعتبر معه العملية مشروعاً مكتملاً بما فيه الكفاية، وهو الشرط الذي يجعلها خاضعة للتبليغ طبقاً للمادة 13 من القانون رقم 104.12 :

وحيث إن مراقبة عمليات التركيز الاقتصادي من لدن مجلس المنافسة تستوجب قبل الشروع في دراستها التحقق من توفر الشروط المنصوص عليها في المادتين 11 و 12 من القانون رقم 104.12 المشار إليه أعلاه :

وحيث إن المادة 11 تحدد الحالات التي تنجز من خلالها عمليات التركيز الاقتصادي الخاضعة للتبليغ إلى مجلس المنافسة بغرض دراستها والترخيص لها. كما أن المادة 12 تحدد أسقف رقم المعاملات الوطني أو العالمي والذي يجب أن يفوق السقف المحدد بمقتضى المادة 8 من المرسوم رقم 2.14.652 المشار إليه أعلاه، أو عندما تنجز جميع المنشآت التي تكون طرفا في عملية التركيز خلال السنة المدنية السابقة أكثر من 40% من البيوع أو الشراءات أو المعاملات الأخرى في سوق وطنية للسلع أو المنتوجات أو الخدمات من نفس النوع أو القابلة للاستبدال أو في جزء مهم من السوق المذكورة :

وحيث إن عملية التركيز موضوع التبليغ تتعلق بتولي شركة «VW Aktiengesellschaft AG» المراقبة الحصرية غير المباشرة لشركة «Intenta GmbH»، عبر اقتناء جموع حصص رأسمالها وحقوق التصويت المرتبطة به، وبالتالي فهي تشكل تركيزا حسب مدلول المادة 11 من القانون رقم 104.12 :

وحيث إن العملية الحالية تخضع لإلزامية التبليغ، لاستيفائها شرطين من الشروط المنصوص عليها بموجب أحكام المادة 12 من القانون رقم 104.12 السالف الذكر وهما تجاوز سقف رقم المعاملات الإجمالي الوطني والعالمي لمجموع المنشآت والمحدد في المادة 8 من المرسوم رقم 2.14.652 المشار إليه أعلاه :

وحيث إن الأطراف المعنية بعملية التركيز، هي :

- **الجهة المقتنية** : شركة «Cariad SE»، وهي شركة خاضعة للقانون الألماني ومملوكة بالكامل لشركة «VW Aktiengesellschaft AG»، الكائن مقرها بألمانيا، والتي تنشط في مجال تصنيع المركبات والشاحنات :

- **الجهة المستهدفة** : «Intenta GmbH»، وهي شركة خاضعة للقانون الألماني، تنشط في سوق برمجيات السيارات لاسيما أنظمة المساعدة على القيادة (ADAS).

وحيث إنه، حسب ملف التبليغ والتصريحات المدلى بها خلال جلسات الاستماع، فإن عملية التركيز الاقتصادي موضوع التبليغ، ستمكن الجهة المقتنية من الاستفادة من خبرة شركة «Intenta GmbH»، لاسيما في مجال برمجيات السيارات، وكذا الاستعانة باليد العاملة المتخصصة في هذا المجال والتي تتوفر عليها الشركة المستهدفة :

وحيث إنه في إطار التحليل التنافسي الذي قامت به مصالح التحقيق التابعة لمجلس المنافسة، واستنادا إلى الوثائق والمعطيات التي وفرتها الأطراف المبلغة، فإنه تم تحديد السوق المعني بشقيها : سوق المنتج أو الخدمة والامتداد الجغرافي للعملية، وذلك تطبيقا لأحكام النقطة الثالثة من ملحق التبليغ المتعلق بعملية التركيز، والملحق بالمرسوم رقم 2.14.652 المشار إليه أعلاه، حيث يعرف السوق المعني بكونه السوق المناسب المحدد حسب نوع الخدمة والموقع الجغرافي، والتي يكون للعملية المبلغة أثر عليه بصفة مباشرة أو غير مباشرة :

وحيث إنه بعد الاطلاع على وثائق الملف، خلص التحقيق إلى أن السوق المرجعية المعنية بالعملية الحالية هي سوق برمجيات السيارات دون الحاجة لتقسيم أدق :

وحيث إنه فيما يخص السوق الجغرافية وبالنظر إلى طبيعة وخصائص العرض، وكذا طبيعة الموردين لأجزاء السيارات، فإن التزويد برمجيات السيارات من قبل الموردين، يتم على المستوى الدولي، مما يجعل من السوق الجغرافي ذو بعد دولي، إلا أنه ونظرا لكون السوق المعنية بالعملية لن تتأثر بالعملية، فإن التحديد الجغرافي للسوق المعنية يمكن أن يبقى مفتوحاً دون تقسيم أدق :

وحيث إن التحليل الاقتصادي والتنافسي للعملية أسفر عن كون السوق المرجعية المعنية لا تعرف تواجد فاعلين ينشطون على الصعيد المحلي، بالإضافة إلى تواجد عدد مهم من المنافسين في السوق الدولية :

وحيث إن نتائج التحليل التنافسي الذي أنجزته مصالح التحقيق لدى مجلس المنافسة خلصت إلى أن عملية التركيز الاقتصادي الحالية لن يكون لها أي تأثير عمودي أو أفقي أو تكتلي على المنافسة في السوق الوطنية،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

أن ملف تبليغ عملية التركيز الاقتصادي المسجل لدى الأمانة العامة لمجلس المنافسة تحت عدد 58/ع.ت،/2022، بتاريخ 3 شوال 1443 (4 ماي 2022)، يستوفي كافة الشروط القانونية.

المادة الثانية

يرخص مجلس المنافسة بعملية التركيز الاقتصادي المتعلقة بتولي شركة «VW Aktiengesellschaft AG» المراقبة الحصرية غير المباشرة لشركة «Intenta GmbH»، عبر اقتناء مجموع حصص رأسمالها وحقوق التصويت المرتبطة به.

تم التداول بشأن هذا القرار من لدن اللجنة الدائمة لمجلس المنافسة،
خلال اجتماعها المنعقد بتاريخ 14 من ذي القعدة 1443 (14 يونيو 2022)،
طبقاً لأحكام المادة 14 من القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة،
وذلك بحضور السيد أحمد رحو رئيس الجلسة، والسيدة جهان بن يوسف،
والسادة عبد الغني أسنينة، وعبد اللطيف المقدم، وحسن أبو عبد المجيد،
أعضاء.

الإمضاءات :

أحمد رحو.

جهان بن يوسف. عبد الغني أسنينة.

عبد اللطيف المقدم. حسن أبو عبد المجيد.
